[الظروف]

حاشية عند تعليل قوله في الظروف: (منها ما قطع عن الإضافة كـ " قبل " و "بعد" ... إلى آخره).

وبنيت هذه الظروف على حركة فرقا بين ما كان بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه لازما، وكانت الحركة ضمة؛ لتكون حركة البناء مخالفة لحركة الإعراب، لكون حركته حال الإعراب الفتح والكسر، نحو: خرجت قبل زيد، ومن قبل زيد.

ومنهم من يبينها على لفظها في الإعراب، إن منصوبة وإن مجرورة، وقرئ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] بالكسر بلا تنوين.

ومنهم من ينون مع بنائها على الضم، ومنه قوله(١): [الطويل]

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أَسد شنوءة ... فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذّةٍ خَمْرَا

حاشية عند إنشاده(٢): [الوافر]

---

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله.

و (الأسد) بضم الهمزة جمع أسد، و (أسد شنوءة) بدل منه بفتح الخاء المعجمة وكسر االفاء وتشديد الياء آخر الحروف، قال ابن سيده: اسم علم لموضع، والشاهد في (بعدا) حيث أعرب؛ لأنه لم ينو فيه الإضافة، و (على لذة) صفة لقوله: (خمرا).

(٢) البيت كاملا:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلا ... أَكَادُ أُغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

قال العيني: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، من الوافر.

الشرح: "ساغ لي الشراب" حلا ولان وسهل مروره في الحلق، "أغص" مضارع من الغصص وهو في الأصل انحباس الطعام في المريء ووقوفه في الحلق، واستعمل ههنا في موضع الشرق، "الماء الحميم" هو الذي تشتهيه النفس، وفي غير هذا الموضع يطلق على الماء الحار، ويروى: الماء الفرات.

المعنى: لما أدركت ثأري هدأت نفسي وطاب خاطري، وكنت قبل ذلك أتألم من أسهل الأشياء وألذها.

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ..... البيت

والفرق بينه إذا أعرب وبينه إذا بنى مع أن الحذف موجود في الحالين: أنه في البناء متضمن للمحذوف تضمن "كيف " لحرف الاستفهام، وأن المضاف إليه في الإعراب محذوف غير متضمن، فهو بمنزلة الظرف في قولك: خرجت يوم الجمعة، في أن الحرف محذوف لا متضمن.

وقيل: الفرق أنه إذا قيل: خرجت من قبل، بالضم، فمعناه: في الزمان المتقدم على هذا الزمان، وإذا قيل: خرجت من قبل، فمعناه: في زمان من الأزمنة المتقدمة.

فإذا كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور، وحذف المضاف إليه، فبقيا على التنكير؛ فلم يتضمنا معنى الإضافة؛ فكانا معربين، وأما إذا كانا معرفتين كانا مضافين إلى معرفة فكانا معرفتين، ثم حذف المضاف إليه المعرفة، فيفهم منهما مفردين ما يفهم منهما مضافين؛ فهما على حدهما في التعريف.

حاشية: قوله في " حيث ": (ولا تضاف إلا إلى جملة في الأكثر). يقتضي الاشتراك في الكثرة، وليست إضافتها إلى المفرد كثيرة، لكن على الندرة.

حاشية: " غير " في: " لا غير " و " ليس غير " مبنى على الضم مثل: " قبل " و"بعد " والعلة واحدة، إلا أنه عند المبرد في موضع نصب على أنه خبر " ليس "، واسمها

=

الإعراب: "فساغ" الفاء عاطفة وساغ فعل ماض، "لي" جار ومجرور متعلق بساغ، "الشراب" فاعل ساغ، "وكنت" الواو للحال، "كان" فعل ماض ناقص والتاء ضمير المتكلم اسمها، "قبلا" منصوب على الظرفية يتعلق بكان، "أكاد" فعل مضارع واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، "أغص" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمها وخبرها في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال، "بالماء" جار ومجرور متعلق بأغص، و"الحميم" نعت للماء.

الشاهد: في "قبلا"، حيث أعرب منونا؛ لأنه قطع عن الإضافة لفظا ومعنى.

انظر: ابن الناظم ص١٣٦، وابن عقيل ٢/ ٥٦، والأشموني ٢/ ٣٢٢، والشاطبي، وابن هشام ٢/ ٢١٣، والمكودي ص٩١، والسيوطي ص٧٨، وأيضا في الهمع ١/ ٢١٠، وابن يعيش ٤/ ٨٨، والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

مضمر، أي: ليس شيء غير ذلك، وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم " ليس " والخبر محذوف، أي: ليس فيه غير ذلك وأجاز الأخفش بناءه على الضم والفتح، قال: لأنه إذا كان مضافا جاز فيه الوجهان، فكذلك إذا قطع عنها.

وبعضهم ينون "غيرا "؛ لأنه غير مضاف، فيقول: ليس غير أو غيرا، كأن تقديره: ليس الجائي مغايرًا، أو ليس له مغاير.

قوله: (ومنها "إذا ").

اختلف في العامل في " إذا " و "متى " إذا كانتا شرطا على ثلاثة مذاهب:

فقال قوم: العامل الشرط فيهما. وقال قوم: العامل الجواب فيهما، وقال قوم: العامل في " إذا " الجواب، وفي " متى " الشرط.

أما الذين فرقوا فلما رأوا من وضع " إذا " للوقت المعين، ورأوا أنه لا يتعين إلا بنسبته إلى ما يتعين به من الشرط، فيصير ... إلى الشرط، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف؛ لئلا يؤدى إلى أن يرى الشيء الواحد عاملا معمولا من جهة واحدة، ولما رأوا من أن " متى " ليست للوقت المعين، فيلزم إضافتها، فيصح عمل الشرط فيها.

وإذا ورد على هؤلاء أن "متى " علمت في الشرط، فإذا عمل الشرط فيها كانت عاملا ومعمولا، أجابوا بأن " متى " عملت في الشرط لتضمنها معنى "إن "، وعمل الشرط فيها لكونها ظرفا، فالوجه الذى عملت فيه غير الوجه الذى هي معمولة منه.

والصحيح أن " إذا " و "متى " سواء في كون الشرط عاملا، وتقدير الإضافة لا معنى له، وتعيين الوقت يحصل بذكر الفعل بعدها، كما يحصل في قولك: زمانا طلعت فيه الشمس؛ فإنه يحصل فيه التعيين ولا يلزم الإضافة، وإذا لم تلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط، ويدل على ذلك قولك: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غدا، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم:٦٦]، ومن المعلوم أن الجواب معنى قوله: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾، فلو كان هو العامل و" إذا " مضافة إلى الموت لفسد المعنى؛ إذ يصير المراد بها وقتا واقعا فيه الإخراج فيصير وقت الموت والإخراج واحدًا؛ لأنه عندهم ظرف للإخراج، وقد نسب إلى الموت على أنه ظرف له.

حاشية: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى:٣٩] " إذا " فيه لمجرد الظرفية، ولا يمكن أن تكون للشرط على تقدير قسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الجاثية:٢٥]؛ لأن ﴿هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى:٣٩] لا يصلح لجواب القسم بخلاف: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾؛ لأنه جملة اسمية، وهي إنما تكون جوابا للقسم إذا كانت مصدرة باللام أو حرف النفي.

حاشية: قوله: إن ("إذا " لما مضى) هذا هو الأكثر، وقد تجيء للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر:٧١] فإن " إذ " مفعول لفعل دخلت عليه سوف، وتخلص الفعل للاستقبال.

حاشية عند قوله: (ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاة لصورة المبتدأ والخبر. و "إذا " لما مضى).

"مراعاة " حال أو مفعول لأجله متعلق بـ " خلاف " من قوله: (على خلاف هذه القاعدة) أى: خالفوا بهذه القاعدة مراعين أو لأجل المراعاة. والقاعدة هي: أنه لا يجوز النصب إلا في موضع يصح فيه تقدير الفعل، و "إذا " التي للمفاجأة لا يصح معها تقدير الفعل؛ لالتزامهم المبتدأ بعدها، ولكن جوزوا النصب حيث لا يصح تقدير الفعل مراعاة لصورة المبتدأ؛ لأنهم لو قدروا الفعل لم تبق صورة المبتدأ؛ لوجوب النصب بالمقدر.

ولو أسقط (هذه) من قوله: (على خلاف هذه القاعدة)؛ لكان أظهر في مقصوده.

ويمكن أن يكون المراد أن المبتدأ إنما التزم بعدها صورة لغرض الفرق؛ فجوز النصب على خلاف قاعدة إرادة الفرق، واعتبار أن يكون المبتدأ بعدها صورة، أى: لا لمعنى اقتضاه فلا يجوز العدول عنه.

ويحتمل حمل الكلام على التقديم والتأخير وتعليق " مراعاة " بـ " يمنع " من قوله: (وكان قياس ذلك أن يمنع النصب فيما بعدها) تعليلاً له، ويترك قوله: (ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة) غير معلل؛ لأن مخالفة القواعد لغير قياس لا تفتقر إلى تعليل.

قوله: (و " كيف " للحال استفهامًا).

" كيف " تجرى مجرى الظرف؛ لأنك إذا قلت: كيف زيد؟ كأنك قلت: في أى حالة هو، لا أنه ظرف حقيقة.

وقد تكون شرطا إلا أنها لا تعمل الجزم، ومنه قوله تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران:٦] أى: كيف يشاء يصوركم، والجواب: إما مقدر كقول البصريين، وإما مقدم، كقول الكوفيين.

حاشية عند قوله: (و " قط " للماضي المنفى).

الأكثر وقوع " قط " للماضي المنفي، وجاءت في غير المنفي، ومنه الحديث(١): "قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ ".

قوله: (والظروف المضافة إلى الجملة).

إضافة الظرف إلى الفعل تكون بثلاث شرائط وهي:

أن يكون الظرف مبهما، ولهذا لا يضاف " أمس " إلى الفعل.

وأن يكون الفعل ماضيا أو مضارعا، فلا يقال: هذا يوم اضرب زيدا؛ لأن المقصود من الإضافة التخصيص، والأمر مبهم ينافى التخصيص.

وألا يكون في الفعل ضمير يعود على الظرف، فلا يقال: هذا يوم يقوم زيد فيه، بالإضافة، بل بالتنوين.

وقيل: إن أضيف إلى الماضي كان الاختيار البناء مع جواز الإعراب، وإن أضيف إلى المضارع كان الأمر بالعكس. فإن كانت الجملة اسمية أعربت عند البصريين وجوبًا، وعند الكوفيين جوازًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٢/٤٣، رقم ١٠٨٣)، ومسلم (٢/١٤٧، رقم ١٥٤٤).